مقال رأي : ١٨ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٢٦

من باريس إلى أنطاليا .. آفاق تنحسر

أ.علاء شلبي

محام مصري – رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان



هدف يتلاشى

انتهى مؤتمر باريس للمناخ (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي كوب ٢١ – COP 21) في خريف ٢٠١٥ إلى تبني هدف الحد من الاحتباس الحراري بمقدار ١,٥ درجة مئوية لمكافحة مخاطر الاحتباس الحراري والعمل على التكيف المناخي، وأقر المؤتمر أهمية وضع خطط وطنية ومراجعات وتحديثات كل خمسة سنوات لالتزام كل دولة بواجباتها في خفض الانبعاثات، وتدبير الدول الغنية لنحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي لتعويض الدول النامية عن التراجعات التي ستنتج عن الامتناع عن استخدام الوقود الأحفوري في جهودها لبناء وتطوير قاعدة صناعية، مع وضع أطر للإفصاح عن تقييم التقدمات المحرزة وإجراء فحص دوري للتحديات والاحتياجات.

ولقد اكتسب مؤتمر باريس ٢٠١٥ سمة التبشير بمستقبل يستند إلى عمل جماعي دولي جاد وفعال لمواجهة التهديد المشترك للإنسانية، والذي كان بدوره سيؤدي إلى تعزيز التقارب العالمي وبالتالي التقدم في تفعيل أطر عمل جماعي تتناول عديد من القضايا التي تمس مصير الأسرة الإنسانية، ولكن وبعد أقل من ١٤ شهراً، شهد العالم تحطيما لآمال العمل الجماعي على يد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الذي نكص عن التزام دولته بنتائج باريس ٢٠١٥ وذلك في مستهل ولايته الرئاسية الأولى في مطلع ٢٠١٧.

عجز متواصل

خلال مشاركتي في يونيو ٢٠١٧ ممثلاً عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في اجتماع نظمته اليونسكو في مقرها الرئيس بباريس لوضع وثيقة تضم مبادئ وأخلاقيات العمل المناخي، توجهت بالسؤال إلى مندوبي غالبية الدول المشاركة حول ماهية السعي نحو التقدم بعد عقبة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، وكادت إجاباتهم تتفق على أن الانسحاب الأمريكي لفترة ٤ سنوات ربما يكون له فائدة تسمح بإحراز تقدمات عالمية أكثر سرعة، ستلتحق بها حتماً الولايات المتحدة مع نهاية ولاية "ترامب". وأذكر أنني أبلغت زملائي في المنظمة أنذاك بأن هذه الإجابة خادعة وبرأيي هي ناتجة عن عجز وتشي بغياب اليقين.

والآن في أنطاليا بتركيا، حيث يلتئم كوب ٣١، وبعد ١١ عاماً من باريس ٢٠١٥، تخلى ممثلو الدول عن خداع أنفسهم وخداع الآخرين، واعترفوا بالعجز عن التقدم في تحقيق هدف الـ"١,٥ درجة مئوية"، ففيما عدا سكرتير عام الأمم المتحدة السيد "أنطونيو غوتيريش" الذي أكد أن العمل نحو هذا الهدف لا يزال ممكناً، تتفق تصريحات مختلف الدول على أن هذا الهدف قد بات في حكم الميت.

مزيد من الإضرار بشعوب الجنوب النامي

فخلال الـ١١ عاماً الماضية، نكصت الدول الغنية – الصناعية المتسببة في أفدح آثار الاحتباس الحراري وتغير المناخ، نكصت عن التزامها بمساعدة الدول النامية بنحو ١٠٠ مليار دولار (وفق مؤتمر باريس ٢٠١٥) وتعويضها عن الأضرار التي ستلحق بها نتيجة تخليها عن الوقود الأحفوري في جهودها الاقتصادية، ولم تستجب لكافة حملات المجتمعات المدنية لتبني وتفعيل مفهوم "العدالة المناخية"، بل ولم تتقدم الدول الغنية في تحقيق هدف الـ"١,٥ درجة مئوية" الذي شاركت في إقراره.

ونتذكر ها هنا معركة كوب ٢٧ (COP 27) في شرم الشيخ، والتي نجحت فيها مساعي الرئاسة المصرية للمؤتمر في حمل مطالب أفريقيا وبلدان الجنوب النامية في إقرار إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار" الذي يشكل ركناً جوهرياً في نجاح جهود المجتمع الدولي وضمان التزام الدول الأطراف، ورغم أن محاولات مصر في إقرار تدبير ٣٠٠ مليار دولار للصندوق لم تلق النجاح فوراً، لكن الرقم المنشود ظل ضاغطاً وتم تبنيه في كوب ٢٩ (COP 29) في باكو بأذربيجان.

غير أن أعلى ما تحقق فعلياً حتى الآن لم يتجاوز سوى توفير مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تتاح للدول النامية بموجب طلبات تتقدم بها، ويبقى أهمها توفير شريحة عاجلة بقرابة ٢٠ مليون دولار لمواجهة الكارثة المناخية في نيبال.

آثار وخيمة وماثلة للعيان

واليوم في أنطاليا، فالأكثر فداحة أن العالم أمام مرحلة تسليم بالفشل، وأمام حالة من غياب الحلول، بعد الكوارث التي زادت في ٢٠٢٦ كتلك التي نتجت عن الانزلاقات الجليدية والطينية في نيبال والبرازيل، وحرائق الغابات الشاسعة في كندا وأندونيسيا، وحتى الارتفاع المذهل في أعداد وفيات موجات الحر في أوروبا إلى نحو خمسين ألفاً الصيف الماضي.

تقر حكومات العالم بتحذيرات العلماء من استمرار وتفاقم ذوبان التربة الجليدية في القطب الشمالي ما سيؤدي حتما لإختفاء جزر وبينها دول جزرية (مثل جزر مارشال)، وتآكل شواطئ العشرات من الدول والإضرار بالأراضي وخاصة بالمساحات الزراعية ومخزونات المياه الجوفية، ولا تشكك الحكومات في التقديرات بارتفاع درجات الحرارة قبل نهاية القرن الحالي بمقدار ٢,٦ درجة مئوية مقارنة بمستويات الثورة الصناعية.

مستقبل مفزع

ربما يكون السكرتير العام للأمم المتحدة محقاً، فلا زال ممكناً العمل على هدف الـ"١,٥ درجة مئوية" مع اعتبار ما جرى في السنوات الـ١١ السابقة بمثابة توقف مؤقت، لكن السؤال التلقائي يدور حول توافر شرط الإرادة السياسية الجوهري لإنهاء التوقف والبدء في تقدم ملموس، وهو ما يقودنا حتما للإصطدام بتوجهات الإدارة الأمريكية الحالية في ظل رئاسة "دونالد ترامب" الثانية، والتي لا تتردد في إعلان رفضها لما اتفق عليه العالم بهذا الشأن.

ولا تشكل سياسات الإدارة الحالية العقبة الوحيدة، سواء في الوقت الراهن أو مستقبلاً، فالدراسات العلمية الغربية تؤكد أن الانبعاثات الكرونية التي تنتج عن مراكز البيانات (المتنامية كماً وكيفاً) في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تزيد عن انبعاثات مملكة الدنمارك مثلاً، ومع تزايد هذه المراكز حول العالم والخطط لمضاعفتها في السنوات القليلة المقبلة، يتزايد الخطر في ظل سباق عالمي محموم لاحتكار المعرفة التكنولوجية والتحكم في مصير العالم عبر برامج الذكاء الاصطناعي.

وبينما يقول بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن ٤٠ بالمائة من نمو الاقتصاد الأمريكي العام الماضي ارتبط بقطاع الذكاء الاصطناعي، ولا يجري تسليط الضوء على القروض الشرهة التي حصلت عليها الشركات الأمريكية لمواصلة عملها غير المربح حالياً، تشير التقديرات العلمية والهندسية إلى أن استهلاك مراكز البيانات للطاقة سيتضاعف من ٤٥٠ تيرا واط في ٢٠٢٥ إلى نحو ٩٥٠ تيرا واط بحلول ٢٠٣٠ – وربما أبكر من ذلك. كما تشير إلى أن استهلاك هذه المراكز للمياه لتبريد الخوادم سيتضاعف من ٤,٤ تريليون لتر يومياً إلى

١٠ تريليون لتر يومياً، أي أن مراكز البيانات التي تستهلك ما يكفي ٦٠٠ مليون إنسان حالياً، وسوف تستهلك ما يكفي ١,٣ مليار إنسان خلال سنوات معدودة.

مسارات لبعث الأمل

لابد من الإشارة إلى أن النمو الكمي الحاصل عالمياً في مجالات إنتاج الطاقة النظيفة يبعث على شئ من الأمل، حيث بلغت الطاقة النظيفة نسبة ٣٤ بالمائة من إجمالي الطاقة المنتجة عالمياً، لكنها الطاقة المتجددة المنشودة لم تتجاوز ٢٠ بالمائة من الطاقة المستخدمة عالمياً والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، إلى جانب الطاقة النووية التي تشكل أقل من ١٠ بالمائة من الطاقة العالمية المنتجة.

إن النجاح المأمول في تحقيق طفرة عالمية من الطاقة النظيفة يتطلب مضاعفة استثمارات الطاقة المتجددة من ٨٥٠ مليار دولار سنوياً إلى نحو ٢,٥ تريليون دولار سنوياً، أي بنحو ثلاثة أضعاف المعدل الحالي لإنجاز تخفيضات جذرية في استخدام الوقود الأحفوري. كما يتطلب إصلاحات في مسار نمو الطاقة المتجددة بصورة أفقية، حيث تحوز كل من الصين والهند الحصة الأكبر عبر الصدارة في الاستثمار والتوسع في الطاقة المتجددة بصورة رأسية، بينما تتفاوت معدلات النمو بالمقارنة مع الدول الأخرى، وتنحسر بشكل حاد في غالبية البلدان النامية التي تحتاج إلى استثمارات أكثر ودعم مالي إضافي لإنجاز التكيف.

كذلك، فالعالم بحاجة للاستثمار – وكذا للتوافق – لمزيد من تعميق الدراسات التي تقترح حلولاً غير تقليدية، بما في ذلك مقترحات حقن طبقة "الستراتو سفير" (الطبقة الثانية في الغلاف الجوي للأرض) بما يعكس طاقة الشمس ويخفف من وصول حرارتها إلى الأرض، أو المقترحات الجيولوجية لتخزين واحتجاز الكربون بما يخفف من آثار انبعاثاته على المناخ، أو استخدام تقنية تخزين الهواء المضغوط لإعادة توليد الكهرباء.

وبطبيعة الحال، لا يمكن إنجاز هذه التحولات المأمولة بمعزل عن إصلاح حقيقي في منظومة العمل الجماعي الدولي، أولاً باتجاه وقف جهود تقويض النظام الدولي متعدد الأطراف، وثانياً بالعودة إلى احترام القانون الدولي، ومن ثم التعبئة للعودة نحو التقدم المشترك للإنسانية.

***